مصفوفة التحليل الرباعي للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى ليبيريا

ايمن صلاح الدين إبراهيم(*)

منذ الاستقلال، لم تؤد عائدات المساعدات والموارد الطبيعية إلى تغيير نوعية الحياة على الرغم من وجود وفرة الموارد الطبيعية ودعم المانحين حتى عام ٢٠١٨، إلا أنه يعيش ٥٤,١ ٪ من السكان في ٢٠١٤، و٥٠,٩ ٪ في ٢٠١٦ طبقا للمؤشر العددى للفقر عند خط الفقر الوطنى (٪ من السكان) [١].

فتؤثر التحديات على النمو الاقتصادى والتنمية تأثيراً كبيراً فالعديد من هذه التحديات قائمة منذ فترة طويلة مع القليل من التحسن فعلى سبيل المثال عدم وجود الرعاية الصحية الوظيفية وضعف المرافق التعليمية الذي كان له آثار خطيرة على أداء الدولة في مختلف المجالات بجانب مؤشرات التنمية البشرية المنخفضة مثل متوسط العمر المتوقع، والتعليم والرعاية الصحية، ومستويات المعيشة، والفقر المدقع[٢].

فيهدف هذا البحث إلى معرفة التعقيدات التى تتعلق بالبيئة الداخلية التى ترتبط بتخصيص المساعدات والاستفادة منها في ليبيريا، كما يتم تسليط الضوء على أهمية الحكم الديمقراطى والتنمية البشرية وسياسات التجارة الحرة الفعالة والعادلة وأهمية البنية التحتية في الحفاظ على النمو الاقتصادى والتنمية التى ستؤدى في النهاية إلى مزيد من الرفاهية الاقتصادية. ثم يتطرق البحث إلى البئية الخارجية فيبحث في الدوافع الخارجية للمعونة وكيفية تحقيق الفرص من هذه الدوافع والمشاكل التى تواكب ذلك، بالاضافة إلى التحديات التى تواجه ليبيريا بسبب اعتمادها اعتماداً كبيراً على المساعدات الانمائية الرسمية.

(*) كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة ، عدد ٤٧، يناير ٢٠٢٠ ص ص ٧٧ - ٩٨ .

المحور الأول: تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف)

يتناول هذا المحور تحليل البيئة الداخلية لبيان نقاط القوة ونقاط الضـــعف في البيئة الداخلية، فحتى تعود الدولة الليبيرية إلى مســتويات عالية من النمو الاقتصــادى فلابد من النظر إلى البيئة الداخلية، فشـــعب فتى يمتلك القوة العاملة الكثيفة والموارد الاقتصـــادية الهامة لابد أن يستلهم قوته من داخله، ثم أن هناك عوامل داخلية تؤدى إلى إضـعاف الدولة وتبعدها عن مسـار التنمية وهو ما يحاول هذا المحور تناوله في جزئين، الأول يبحث في نقاط القوة والثانى يبحث في نقاط الضعف.

أولاً: تحليل نقاط القوة

تهدف ليبيريا إلى الدخول في مجموعة الدول متوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال المشاركة الواسعة مع شركاء التنمية والنمو الشامل، وتهدف استراتيجية النمو الحكومية إلى تسريع النمو مع التركيز على أن جودة عملية النمو هى على الأقل بنفس أهمية معدل النمو[٣]، ويمكن تلخيص بعض نقاط القوة في البيئة الداخلية المهيأة لاستقبال المساعدات في الآتي:

١- زيادة المساعدات الإنمائية بسبب الإصلاحات الاقتصادية بعد الحرب الأهلية.

بعد انتهاء الحرب الأهلية مع اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٣ خرجت ليبيريا لتجد نفسها في وضع صعب فقد قتل نحو ٢٠٠ ألف نسمة ونزح نحو ثلث عدد السكان، فانهارت البنية التحتية والاقتصادية للبلاد فقامت ليبيريا ببناء السلام (على الرغم من استمرار بعض النزاعات البسيطة)، فواجهت تحدى إعادة انشاء وظائف الدولة التقليدية مثل سيادة القانون والنظام القضائى والحكم وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم بشكل رئيسي.

٢- إتمام ليبيريا تهئية البيئة الداخلية أدى إلى اعفائها من الديون بمساعدات إنمائية.

أعلن صندوق النقد الدولى عن اكتمال الاستقرار الاقتصادى بشكل أساسى في ليبيريا في مرحلة ما بعد الصراع ، على الرغم من وجود ضعف وتحديات كبيرة، وذلك بعد مرور عامين على التأهل للحصول على الدعم من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فوصل المبلغ إلى ٤,٧ مليار دولار، وتم شطب الديون في يونيو ٢٠١٠، وبلغ حينها الدين الخارجى الإسمى للقطاع العام ٩٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالي، ولكن كان التضخم في ذلك الوقت لا يزال مرتفعاً نسبياً، بالرغم من تراجعة عما كان عليه في ٢٠٠٨، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب الكلى على المنتجات الأولية من الليبيرية[٤].

٣- الاستخدام الرشيد للمساعدات الإنمائية الرسمية داخليا حث شركاء التنمية علي زيادة المساعدات.

وتكمن أهمية المساعدات الانمائية الرسمية بعظم قدرها بالنسبة للمؤشرات المالية الحكومية، فتعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية بالنسبة للعوائد والنفقات الحكومية بالغة الأهمية، فمنذ عام ٢٠٠٣ وبالتحديد في عام ٢٠٠٧ أصبحت المساعدات الإنمائية الرسمية مرة ونصف مثل الناتج المحلى الإجمالي، واستمرت في عام ٢٠٠٨ وعادت إلى الارتفاع في عام ٢٠١٠ ثم عاودت الارتفاع في عام ٢٠١٥، بفارق كبير بين هذه النسب الكبيرة وبين نسبة الإيرادات أو النفقات وهو

ما يعكس أهمية المساعدات الإنمائية الرسمية التى تقترب لتكون حوالى عشر أضعاف النفقات الحكومية في عام ٢٠٠٧، وبين الشكل رقم (١) تفاصيل ذلك.

شكل (١): الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية والمساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي لليبيريا خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

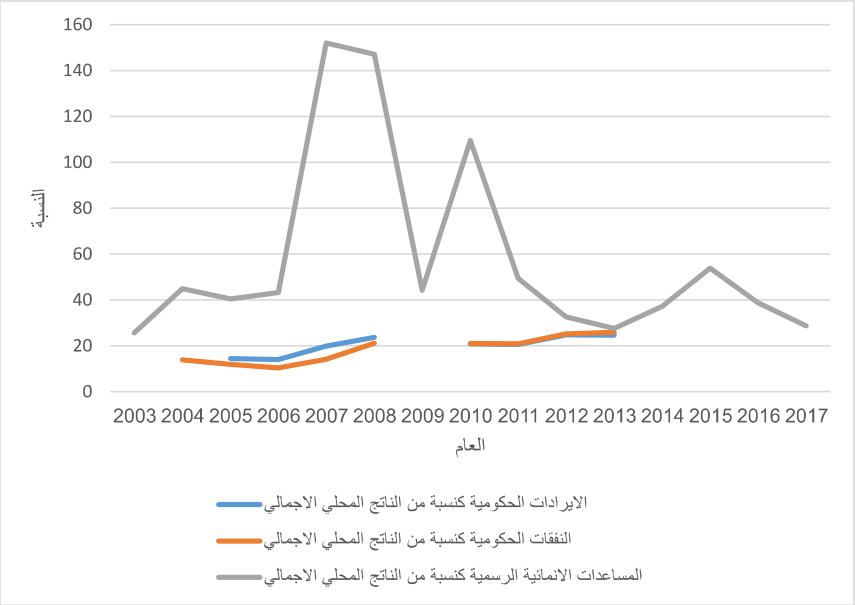

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدرين التاليين:

OECD, **Query Wizard for International Development Statistic**, (https://stats.oecd.org/qwids/, Accessed on January 13, 2019).

The World Bank, **World Bank Data Base, Liberia**, (https://data.worldbank.org/country/liberia, Accessed on January 20, 2019).

وبالتالى فإن المساعدات الانمائية الرسمية كانت ذات أهمية كبيرة وخاصة في الفترات التى عانت فيها ليبيريا من أزمات فيروس الايبولا، ثم تأتى المساعدات الانسانية والغذائية كمساعدات هامة وعاجلة بعد الخروج من الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٣ فقد بلغت حوالي ٣١٪ من الناتج المحلى الإجمالى في عام ٢٠٠٤ ثم استمرت في الانخفاض حتى عادت إلى الارتفاع في عام ٢٠١٥ مع أزمة فيروس الايبولا، ويبين الشكل (٢) الأهمية النسبية لأنواع المساعدات المختلفة.

شكل (٢): نسبة المساعدات التقنية والانسانية والغذائية في ليبيريا إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

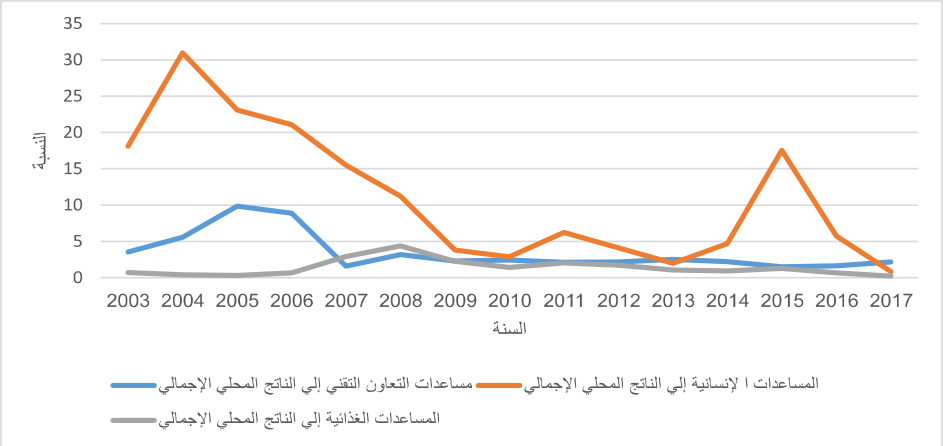

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدرين التاليين:

Sources:
OECD, **Query Wizard for International Development Statistic**, (https://stats.oecd.org/qwids/, Accessed on January 13, 2019).
The World Bank, **World Bank Data Base, Liberia**, (https://data.worldbank.org/country/liberia, Accessed on January 20, 2019).

فيتبين من الشكل (٢) أن المساعدات الإنسانية هى الأهم في المساعدات الإنمائية يليها في الأهمية مساعدات التعاون التقنى ثم المساعدات الغذائية ولذا يظهر جليا أهمية المساعدات الإنمائية الرسمية في اوقات الأزمات.

٤- الخطط التنموية مصدر تشجيع للبرنامج الانمائي والمانحين علي زيادة المساعدات

فقد ساهم البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة منذ نهاية الحرب الأهلية في بناء وتعمير الدولة الليبيرية، ودعا اتفاق السلام الشامل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وشركاء آخرين إلى مساعدة الحكومة الإنتقالية الوطنية في ليبيريا في إعادة التأهيل وإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع وتعبئة الموراد وتنسيق المساعدات وإنشاء لجنة الإصلاح الحكومي، ولذلك ركز البرنامج الإنمائى على الأزمة الإنسانية في مرحلة ما بعد الصراع وعلى أهم أولويات ليبيريا.

٥- تجاوز ليبيريا مرحلة العشر سنوات ما بعد الصراع يفتح الباب للكثير من المساعدات.

فبحلول عام ٢٠١٣ كانت ليبيريا قد تجاوزت مرحلة العشر سنوات التى تواجه البلدان التى تمر بمرحلة ما بعد الصراع، والتى تمثل التهديد الكلى في كل مكان (إحتمال بنسبة ٥٠٪ للرجوع إلى الوضع السابق من صراع عنيف)[٥].

٦- المكاسب الصحية المتحققة من المساعدات الإنمائية الرسمية

من الصعب رؤية بلد يمر بأزمة ولا يفعل شيئًا، وفقاً لمؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تحتل ليبيريا المرتبة ١٨١، من بين أدنى المعدلات في العالم في عام ٢٠٠٧، فعلى سبيل المثال دفعت المساعدات الخارجية أكثر من ثلاثة أرباع تكلفة الرعاية الصحية في ليبيريا، فبدون ذلك لكان الكثير من الناس، وخاصة الأطفال، سيعانون من سوء التغذية ويموتون[٦]، جلب الإنفاق أيضًا العديد من الفوائد المهمة الأخرى، فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة الأطفال الذين يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة بمقدار النصف، من ٢٢٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٨٦، إلى ١١٠ عام ٢٠٠٧[٧]، وارتفع متوسط العمر المتوقع في ليبيريا بعد عقد من انتهاء الحرب في عام ٢٠٠٣، حيث ارتفع من حوالي ٥٣ إلى ٦٣ عامًا وهو أقرب بكثير إلى المتوسط العالمي مما كان عليه في السابق.

٧- تنوع المنتجات الليبيرية كسبيل للخروج من دائرة الاعتماد على المساعدات

يعتبر التنويع في المنتجات أداة هامة للتنمية الإحتوائية، فقد تركزت العمالة في ليبيريا في القطاع الزراعى (ما يقرب من نصف العمالة، وحوالى ثلاثة أرباع سكان الريف)، حوالى ربع القوى العاملة مستخدمة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وأكثر من ذلك في المناطق الحضرية، ولا يساهم التصنيع إلا بـ ٦,٥ ٪ من إجمالى العمالة وقطاع التعدين كثيف رأس يساهم بـ ١,٦ ٪ من إجمالى العمالة، أضف إلى ذلك أنه سيؤدى الهيكل الديموغرافي الفتى إلى زيادة سريعة في القوى العاملة، خاصة بين الشباب وأصبح توفير فرص عمل ملائمة مصدر قلق متزايد للحكومة.

ثانياً: تحليل نقاط الضعف

تتمثل نقاط الضـعف في البيئة الداخلية تلك النقاط التي تضـعف من أثر المعونة أو من مظهرها الذي ربما يكون مبالغ فيه كمورد هام للدولة، فليبيريا كانت من الدول الرائدة المتميزة ذات المستقبل الواعد، فهل كانت المساعدات طوق النجاة للدولة الليبيرية التي لابد أن تتمسك به وليس لها خيارات أخري، أم أن لدي الدولية الليبيرية فرصـة أن تسـتلهم مسـتقبلها من ماضـيها وتمضـي في طريقها معتمدة على ذاتها وعلى مواردها وثرواتها.

١- تاريخ معدلات النمو في ليبيريا والاعتماد على الذات

ففي العقود التى سبقت عدم الاستقرار في أواخر السبعينات كان سجل النمو في ليبيريا ملحوظاً، إذ تجاوز ٧ ٪ سنويًا، للفترة (١٩٥٥-١٩٧٥) ، حيث بلغ إجمالى الناتج المحلى الإجمالى للفرد ذروته في ستينات وسبعينات القرن المنصرم، فبلغ أعلى نقطة له في عام ١٩٧٢ بقيمة

١٦٨٢,٩ دولار أمريكى ثم وصل إلى أقل قيمة له في عام ١٩٩٥ بقيمة ١١٥,٨ دولاراً أمريكياً وذلك في ما يقارب منتصف فترة الحرب الأهلية وذلك في فترة بينية حوالى ٣٢ سنة ثم بعد ٢٢ عام بعد عام ١٩٩٥ وصل إلى ٣٥٢,٣ دولار أمريكي فكان في عام ١٩٧٢ ما يقارب خمسة أضعاف ما هو عليه في ١٩٩٥، وهو ما يضعف الحاجة للمساعدات الإنمائية في حالة انتهجت ليبيريا نهج الاعتماد على الذات والمصالحة الداخلية، ويبين الشكل (٣) تفاصيل ذلك:

شكل (٣): الناتج المحلى الإجمالى للفرد بدولة ليبيريا بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي خلال الفترة (١٩٦٠ – ٢٠١٧)

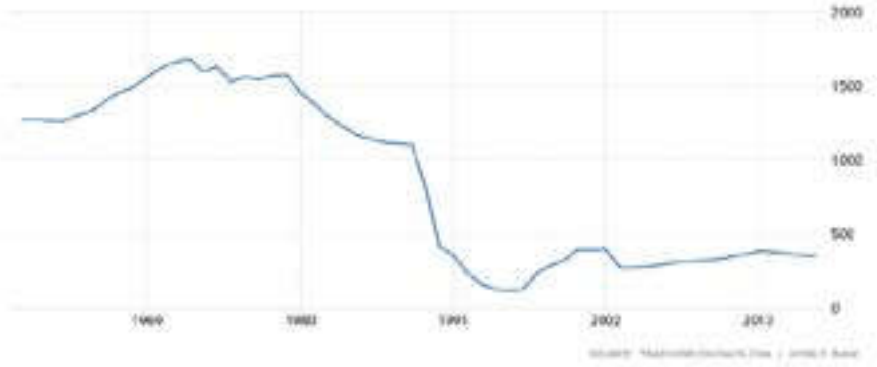

Source:
Trading Economics, **Liberia GDP per capita** (https://tradingeconomics.com/liberia/gdp-per-capita, accessed at 6 September 2019).

فتباطئت الدورة الاقتصادية بعد النزول من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٩٥ وكان من المفترض أن ينمو الإنتاج بوتيرة أسرع بعد اتفاق السلام الشامل حتى ٢٠١٧ ولكن تباطأ النمو بشكل كبير.

فكان النمو مدفوعًا إلى حد كبير من قبل قطاعات خام الحديد والمحاصيل النقدية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فخلال سبعينيات القرن المنصرم كان خام الحديد يمثل ٣٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وثلاثة أرباع جميع الصادرات؛ بينما يمثل المطاط والمحاصيل النقدية الأخرى ١٥ ٪ من إجمالى القيمة المضافة[٨].

٢- فترات النزاع الطويل أدت إلى تدمير المؤسسات واعتماد ليبيريا على المساعدات.

إن نقطة البداية لمعرفة نقاط الضعف في الاقتصاد الليبيرى هى نزاعها في الحرب الأهلية الطويلة والوحشية التى قتلت ما يقدر بنحو ٢٧٠ ألف شخص، وخلقت مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا، وحطمت حياة آلاف آخرين، ودمرت المؤسسات الأساسية للحكم

فضلا عن البنية الأساسية المادية ورأس المال الاجتماعي، فانهار الاقتصاد، مما أدى إلى إفقار معظم سكان ليبيريا.

٣- القيود المؤسسية تحكم البيئة الداخلية حتى لو ازدادت المساعدات.

فهناك قيود مؤسسية على النمو الحقيقى في ليبيريا حتى لو إزدادت المساعدات الإنمائية الرسمية، منها ضعف البنية التحتية، خاصة الطرق والطاقة[٩] وهناك صعوبة كبيرة في الوصول إلى التمويل بالرغم من كل المساعدات الإنمائية الرسمية، عالميا، وهناك صعوبة في إطلاق أنشطية تصديرية جديدة بسبب نقص المدخلات.

٤- ضعف بناء رأس المال البشري للاستفادة من المساعدات الإنمائية.

فتوجد في ليبيريا حلقة صعوبات تمنع ظهور أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يؤدى إلى عواقب سلبية على العمالة في القطاع الرسمى وتنشأ هذه العقبات من التفاعل بين ثلاث عوامل رئيسية وهي: ١- الإفتقار إلى المعلومات حول القطاعات التى يمكن أن تنشأ وتساهم في خلق الوظائف، ٢- نقص التنسيق بين الوكالات الحكومية وبين الجهات الفاعلة الحكومية والقطاع الخاص وبين الحكومة وشركاء التنمية، ٣- عدم كفاءة تخصيص الموارد المالية الشحيحة نسبياً لبناء رأس المال البشرى والمادى اللازم للإستثمار والنمو[١٠].

المحور الثاني: تحليل البيئة الخارجية (الفرص والتحديات).

يعتبر تحليل البيئة الخارجية مهم لمعرفة الفرص المتاحة للدولة الليبيرية الغنية بالموارد الطبيعية والغابات وكيف أن اعتمادها على مواردها وعلى ميزتها النسبية سوف يتيح لها الكثير من الفرص التى تثرى مستقبلها بدلا من الإعتماد على المساعدات الإنمائية الرسمية، التى تحمل الكثير من الدوافع الكامنة التى سوف يتناولها هذا المحور، فيتناول هذا التحليل في جزئين، الأول يختص بالفرص والجزء الثانى يختص بالتحديات.

أولاً: تحليل الفرص

يعتمد حجم المساعدات علي مدي التوافق مع الاشتراطات التي تشترطها الدول أو الهيئات المقدمة للمساعدات، فتكون هناك قيم لمساعدات مقترحة وذلك قبل التسليم الفعلي للدولة للمساعدات، فإن قامت الدولة بتنفيذ الاشتراطات علي الوجه المطلوب قام المانح بتسليم المساعدات التي تم اقتراحها أو أكثر منها أحيانا، ولكن إذا لم تقم الدولة بتنفيذ الاشتراطات فقد يكون المصروف الفعلي أقل من

المقترح، أو قد يلغى المقترح كلية، ويتم غالبا تقسيم المبالغ الممنوحة علي دفعات لضمان الاستمرارية في تنفيذ الاشتراطات، وغالبا ما توجه المساعدات لمشاريع معينة بعينها بدلاً من إعطاء الدولة حرية التصرف في المساعدات، وتكمن الفرص في فرص لزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وفرص للاستخدام الجيد للمساعدات الإنمائية الرسمية للاستغناء عنها مستقبليا، وفرص لتعويض المساعدات الإنمائية الرسمية بالاعتماد علي الذات وعن طريق الشراكات الحقيقية، ويمكن تقسيمها علي النحو التالي:

١-فرص مستقبلية من مجموعة البنك الدولي

ففي إطار الشراكة القُطرية (Country Partnership Framework) لمجموعة البنك الدولي للسنة المالية ٢٠١٩ – ٢٠٢٤ كانت العناصر الرئيسية لدعم لليبيريا وهي تسعى جاهدة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام تعكس الشراكة التعاونية المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية لليبيريا على النحو المحدد في خطة التنمية الخمسية الخاصة بها،التي صاغتها إدارة الرئيس جورج وايا، والتي تهدف إلى إنشاء قطاع عام مسؤول وفعال، ومكافحة الفساد ، وتشجيع القطاع الخاص النزيه والشفاف، وتحسين نتائج التنمية البشرية، وسد فجوات البنية التحتية الحيوية، وحماية البيئة، وتوفير فرص عمل سريعة، ويأتي ذلك بعد أول انتقال سلمي للسلطة من الرئيسة السابقة إلين جونسون سيرليف التي حكمت لمدة ١٢ عامًا بعد الحرب الأهلية التي اجتاحت ليبيريا بين ١٩٨٩ و٢٠٠٣[١١].

٢-فرص الطلب العالمي على المنتجات الليبيرية

هناك طلب قوى على الموارد الأولية والغذاء مدفوع بنمو السكان ونمو الدخل العالمى فوصل سكان العالم إلى حوالى ٧ مليار نسمة في ٢٠١١ ومن المتوقع أن يزدادوا إلى ٩,٣ مليار في عام ٢٠٥٠[١٢]، وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن إنتاج الغذاء العالمى يحتاج إلى زيادة بنسبة ٥٠٪ تقريباً على المستويات الحالية من أجل تلبية الاحتياجات المستقبلية للغذاء عام ٢٠٥٠[١٣]، بالإضافة إلى ذلك سوف يستمر متوسط دخل الفرد العالمى في النمو بحوالى ٤٪ سنوياً[١٤]، ومن المتوقع أن تنمو الدخول في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٥ –٦٪ سنوياً.

٣-فرص تجارة الجنوب الجنوب للحد من المساعدات

فبالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم لا تزال البلدان اللاإفريقية غير مندمجة بدرجة عالية مع بعضها البعض، وتمثل التجارة بين البلدان الأفريقية ١٢٪ فقط من إجمالى صادرات وواردات القارة مقارنة بنسبة ٢١٪ في أمريكا اللاتينية و٣٩٪ في آسيا[١٥]، ويؤدى توسيع التجارة البينية

الأفريقية وإنشاء أسواق إقليمية أكبر إلى خلق فرص للنمو في المستقبل، ففي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (Economic Community of West African States) تمثل التجارة البينية ما يقرب من ١٠٪ من إجمالى التجارة من قبل الدول الأعضاء، ويتخذ المجتمع الدولى في أفريقيا خطوات نحو زيادة التعاون وخفض الحواجز بهدف خلق سوق مشترك بحلول عام ٢٠٣٠ [١٦].

٤- فرص الاشتراك في مشاريع البنية التحتية مع الدول المجاورة بالمساعدات الانمائية

وتعتبر مشاريع البنية التحتية في إزدياد دائم، فتشترك ليبيريا مع سيراليون وكوت ديفوار وغينيا في مجمع الطاقة في غرب أفريقيا (West Africa Power Pool)، وهو مشروع لنقل وتوزيع الطاقة في المنطقة يبلغ تكلفته ٥٠٠ مليون دولار، وهو مشروع يؤدى إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة توافر الطاقة على مدار السنة[١٧]، وتعمل بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تنفيذ برنامج إقليمى للنقل عبر الطرق وتسهيل المرور العابر، الذي يشمل التخطيط لشبكة السكك الحديدية الأقليمية المترابطة في غرب أفريقيا.

٥- زيادة الاهتمام العالمي بالغابات الليبيرية أدي إلي زيادة المساعدات للاستفادة من ثروات هذه الغابات

تنتقل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من الإغاثة الطارئة إلى التنمية، ويقوم مكتب النمو الاقتصادى التابع للبعثة بإدارة الموراد الطبيعية وأنشطة التنوع البيولوجى والموارد الطبيعية والنظم الأيكولوجية، في الوقت نفسه هناك فرصاً متزايدة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للتعاون مع الجهات المانحة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية التى تحصل على تفويضات من القطاع الخاص[١٨].

ثانياً: تحليل التحديات

رغبت الدول الغربية قديما في استعمار الدول الأفريقية وانطوى الاستعمار على ممارسة الهيمنة والتى تنطوى على اخضاع شخص لآخر، فانتهى الاستعمار وبقيت الامبريالية وهى السيطرة السياسية والاقتصادية على الآخر[١٩]، فوجهة النظر الاستعمارية الجديدة للتنمية في أفريقيا التى حددها كوامى نكروما في عام ١٩٧٤ لا تزال قائمة، فلا تزال الممارسات الاستعمارية

موجودة في القارة خاصة في غرب أفريقيا، فلا تزال الدول المستقلة تحت السيطرة السياسية والاقتصادية في غرب أفريقيا[٢٠].

١- زيادة الاعتماد على المساعدات

وصف والتر رودنى الباحث في الاستعمار الجديد تطور أوروبا بانه عملية متوازية مع تخلف أفريقيا، واستنتج أن الموارد الطبيعية التى تم استخراجها من أفريقيا منذ قرون مضت يعاد استخدامها في العالم المتقدم مما جعل أفريقيا تساعد في تطوير الغرب بنفس النسبة التى ساعد فيها الغرب على تخلف أفريقيا[٢١]، فكان نظام الدولة الاستخراجية التى أنشأها الأوربيون خلال الحقبة الاستعمارية في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر له صلات مباشرة بالصراعات السياسية والعرقية وكذلك الحكومات الاستبدادية التى أنشئت بعد الاستقلال، فكان الاستغلال الاستعمارى عاملاً أساسياً في تشكيل المنطقة الاقليمية مع النمو بلا تنمية، أى الزيادة في تصدير الموارد الخام التى استخدمت فيها الأرباح لتنمية الغرب بدلاً من أن تنمى الدول قومياتها في غرب أفريقيا[٢٢].

٢- النظرة الخارجية لليبيريا أدت إلى تكثيف المعونات في مجالات معينة ضعيفة الأثر على النمو الاقتصادي

فكان للإنخراط الأوروبى صلات في أفريقيا لا سيما في غرب أفريقيا في بداية القرن التاسع عشر مع إنشاء أنواع مختلفة من المستعمرات والسياسات والمؤسسات وحقوق الملكية، فكان وجود أو غياب المستوطنين الأوربيين يحدد شكل الإستعمار الذى حدث في أفريقيا مما أدى إلى إنشاء مجموعات مختلفة من المؤسسات في انحاء مختلفة من العالم[٢٣]، وكان هذا التباين في البداية تبعاً لدرجة انتشار الأمراض والأوبئة في اماكن دون الأخري[٢٤]، ويمكن تلخيص هذه الظروف التى أنشات أنواع مختلفة من المستعمرات بان الإنجليز والأوربيين انشأوا أنواع مختلفة من المستعمرات لعدم وجود المناعة اللازمة عند أطفالهم لمقاومة الأمراض في ذلك القطر (فيتحكمون في ذلك القطر عن بعد) فأنشأ المستعمرون المزارع والمؤسسات في الأماكن التى يمكن أن يعيشوا فيها بدون وفيات عالية[٢٥].

فانقسمت المستعمرات طبقاً للأنشطة في القرن الثامن عشر إلى دول استخراجية ودول غربية جديدة، وتم تقسيم أنواع المستعمرات وذلك باستخدام البيانات التاريخية المستخدمة في مسح معدلات الوفيات لتقدير تأثير المؤسسات على الأداء الاقتصادي، وأن المستعمرات الاستخراجية

كان لديها مؤسسات ضعيفة وسياسات ضعيفة وحقوق ملكية ضعيفة ومعدلات وفيات مفزعة، وكان هذا حال معظم المستعمرات السائدة في أفريقيا[٢٦]، وكان الهدف الأساسى للقوى الأوروبية من إنشاء المستعمرات الإستخراجية هو مصادرة ونقل الموارد الطبيعية من المستعمرات إلى مستعمريها[٢٧]، وتم إنشاء المستعمرات الغربية الجديدة في أماكن أقل في الكوارث الصحية ولديها قدرة مؤسسية أعلى ولديها سياسات تجارية وحقوق ملكية فأعادت هذه المستعمرات توطين الإنجليز والأوربيين المهاجرين والذين وجدوا أنفسهم متأقلمين مع هذه المناطق وغاب كل هذا عن الأماكن الإستخراجية[٢٨]، فكانت الدول الواقعة تحت الحكومة الفرنسية مثل موريتانيا والسنغال ومالى والنيجر وبوركينا فاسو وغينيا وساحل العاج وبنين عبارة عن مستعمرات إستخراجية تتمتع بميزة نسبية في الزراعة والتجارة والتبادل بالمقارنة بليبيريا[٢٩]، ففي حالة ليبيريا لم يتم تأسيسها كدولة استخراجية (على الرغم من أن شركة Firestone قامت ببناء مصنع) أو مستعمرة استيطانية، ولكن لإعادة توطين العبيد المحررين من الولايات المتحدة الأمريكية من قبل جمعية الاستعمار الأمريكية[٣٠]، فبصورة واضحة كان يجب أن تكون المؤسسات الليبيرية اقوى من مؤسسات العديد من الدول الأفريقية بما فيها تلك البلدان المذكورة أعلاه.

٣- الاعتمادية الكبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للمساعدات وأثر ذلك على الميزان التجاري

تعتمد الدولة الليبيرية إلي حد كبير على المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المانحة لليبيريا، فيبين ذلك في هيكل الصادرات والواردات الليبيرية من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية

٤- الصدمات الاقتصادية بسبب تذبذب المساعدات الإنمائية

تسببت حربان أهليتان عنيفتان في ليبيريا في مقتل ربع مليون شخص بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٣ وأثرت على اقتصاد الدولة، تلا ذلك تدفق كبير للمساعدات الخارجية، مما أدى إلى فترة من السلام والاستقرار النسبيين، ومع ذلك، لا تزال ليبيريا من بين أفقر بلدان العالم[٣١].

في عام ٢٠١٧، أعلنت ايلين جونسون سيريلاف تنحيها عن الرئاسة وتولي جورج وايا[٣٢] للمرة الأولى التي يحدث فيها تداول ديمقراطي للسلطة منذ أكثر من ٧٠ عامًا، في الوقت نفسه تراجعت المساعدات الخارجية الليبيرية، فانخفض إجمالي المساعدات من أعلي مستوي له في عام ٢٠١٠ حيث بلغ ٣٥٩ دولارًا أمريكيًا للفرد[٣٣] إلى ١٣٠ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠١٣، على الرغم من أن تدفقات المعونة قد ارتدت لفترة وجيزة إلى ٢٤٣ دولارًا للفرد خلال أزمة الإيبولا ٢٠١٤-٢٠١٥[٣٤]،

ويظهر الشكل رقم (٧) بداية الاعتماد علي المساعدات منذ ٢٠٠٣، والتقلبات التي حدثت في ٢٠١٠.

فقد خسر الاقتصاد الليبيري الكثير من الدعم الأجنبي، وبدأ يواجه الاعتماد على الذات، وقد تكون العواقب المصاحبة لهذه الأزمة طفرة من العنف[٣٥] والاضطرابات السياسية[٣٦]، فمنذ ٢٠١٥ ونصيب الفرد في انخفاض حتى ازدادت الأثار الاقتصادية لذلك في ٢٠١٩ وانضم الآلاف من المتظاهرين في يونيو ٢٠١٩ للاحتجاج على تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ويبين الشكل رقم (٤) هذه التقلبات.

شكل (٤): نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٧)

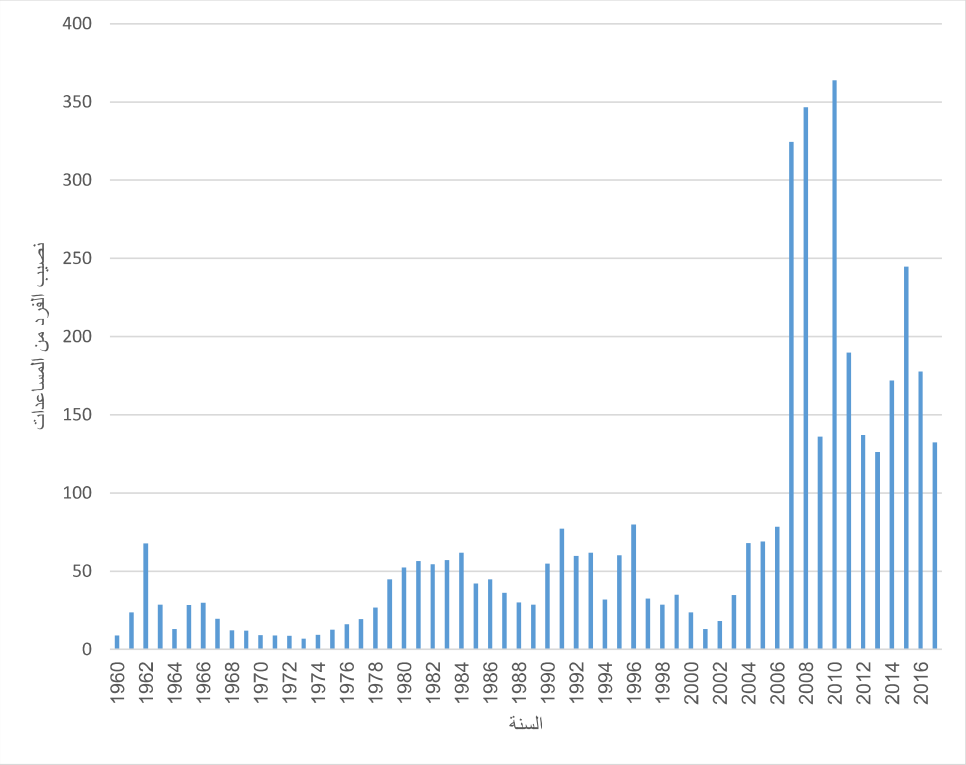

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

The World Bank: **Net ODA received per capita (current US$) – Liberia** (https://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.ZS?end=2017&locations=LR&most_recent_value_desc=false&start=1960&view=chart**, accessed at 8/10/2019).**

فغالباً ما ترتفع التوترات الاقتصادية والسياسية مع انسحاب وكالات المساعدات الأجنبية، فيخشي من انقطاع المساعدات الأجنبية بعد التعود عليها واعتماد الدولة في استقرارها عليها فهي علاجاً سريعا على المدي القصير والتي قد تكون ضارة بالدول على المدي الطويل.

فالمساعدة الإنمائية الرسمية هي أكثر أنواع المساعدات الخارجية غير العسكرية شيوعًا، هي مزيج من الأموال والمواد الغذائية وغيرها من الإمدادات، بالإضافة إلى الخدمات التي تذهب إلى البلدان ذات الدخل المنخفض أو التي تعاني من أزمة أو كليهما.

وفي حالة ليبيريا ، فقد شملت كل شيء من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[٣٧] إلى الممرضات اللائي يرعين للحوامل والمواليد الجدد[٣٨]، وهدفت هذه المساعدة إلى إنهاء النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان مع تقليل معدلات الفقر ومكافحة الأمراض مثل الملاريا[٣٩] والإيبولا[٤٠]، وذلك بعد أن خفضت الحروب الأهلية حجم اقتصاد ليبيريا بنسبة ٩٠ ٪[٤١] ، مما تسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٥٤,٥٠[٤٢] دولار للفرد فقط بحلول عام ١٩٩٥، وبسبب المساعدات الخارجية إلى حد كبير ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٧٤٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وأصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٠٠ دولار[٤٣].

أدى الاعتماد بشدة على النقد الأجنبي[٤٤] إلى إحساس خاطئ بالاستقرار والنمو الاقتصادي، حيث أن ضخ النقد الأجنبي كان مؤقتًا، وأصبحت الآثار الدائمة لتدفقات المساعدات في ليبيريا موضع تركيز الآن بعد أن انتقل جزء كبير من العالم إليها، فقد انسحبت بعثة الأمم المتحدة من ليبيريا كلية[٤٥]، خفضت المنظمات والبلدان الرئيسية الأخرى تمويلها أيضًا، بما في ذلك السويد، وهي مانح رئيسي لأفريقيا، كما انخفضت المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة[٤٦]، والتي ساعد قادتها في تأسيس ليبيريا في القرن التاسع عشر[٤٧] كوجهة للأفريقيين الأمريكيين المحررين الذين انتقلوا إلى هناك بالقوة أو الإرادة الحرة[٤٨]، فقد انخفض من ٢٢٨ مليون دولار في عام ٢٠١١، إلى ٨٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

كان هناك اثنين من الهزات الارتدادية الواضحة: ارتفاع التضخم وتعثر النمو، فبعد التحوّل إلى حوالي ٨٪ في السنوات الأخيرة، وصل التضخم في ليبيريا إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند ٢٨,٥٪ في عام ٢٠١٨. بعد سنوات من معدلات النمو تراوحت بين ٥٪ و١٠٪ سنويًا

وتقلص الاقتصاد في عام ٢٠١٦ وظل النمو منخفضًا للعام التالي على الوالي، ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاعًا طفيفًا بنسبة ٠,٤٪ في عام ٢٠١٩ وهو ارتفاع لن يواكب النمو السكاني[٤٩]، وبيين الشكل رقم (٥) تفاصيل ذلك:

شكل رقم (٥): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيريا خلال الفترة من (٢٠٠١-٢٠١٨)

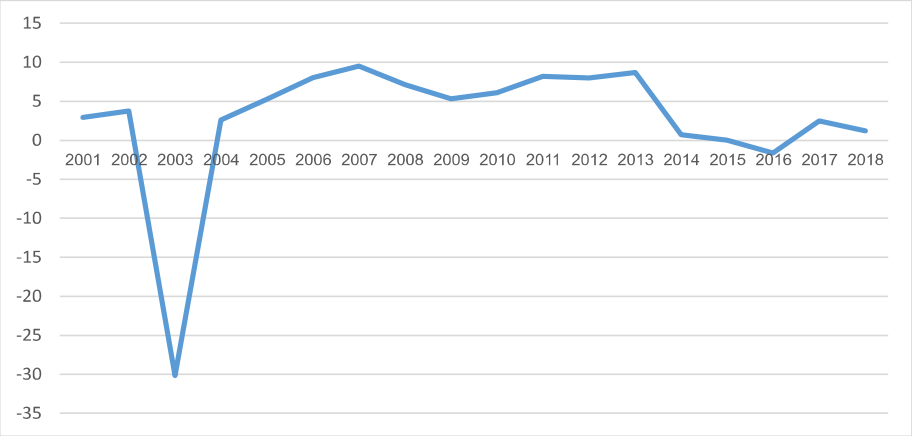

من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

The World Bank: **GDP growth (annual %) – Liberia** (https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=LR&name_desc=false, accessed at 10/9/2019).

فقد حاول الاقتصاديون[٥٠] وفشلوا في إثبات أن الحصول على مزيد من المساعدات يجعل الاقتصادات أكثر تعافياً[٥١]، حتى عندما تتزامن زيادة المساعدات مع نمو أسرع، ففي هذه الحالة بدلاً من تعزيز الاقتصاد على المدى الطويل وجعل ليبيريا أكثر قدرة على الدفاع عن نفسها، ربما تكون المساعدة الدولية قد دعمتها فقط[٥٢].

بلغت قيمة المساعدات التي حصلت عليها ليبيريا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧ ما قيمته ٧٧٦[٥٣] مليون دولار من ٤٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة نفسها، بالنظر إلى كيفية تقلص الاقتصاد منذ تراجع المساعدات، فمن المرجح أن تكون المساعدة الدولية مجهزة بشكل أفضل للنجاح على المدى الطويل إذا كانت تركز على بناء مهارات السكان المحليين لجعلهم أفضل في إدارة بلدهم وبناء اقتصادهم الخاص[٥٤] على النحو الذي يعتبرونه أفضل بدلا من الاعتماد على الغرباء لإنجاز الأمور، وبحيث يمكنهم الاعتماد علي أنفسهم لاحقاً.

الخلاصة:

تناول الباحث مصفوفة التحليل الرباعى للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى ليبيريا، فقام بتقسيمه إلى محورين، الأول لتحليل البيئة الداخلية، والثاني لتحليل البيئة الخارجية، ويمكن تلخيص النتائج في المصفوفة التالية:

مصفوفة التحليل الرباعي للمساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا

نقاط القوة	نقاط الضعف
١- زيادة المساعدات الإنمائية بسبب الإصلاحات الاقتصادية بعد الحرب الأهلية. ٢- إتمام ليبيريا تهئية البيئة الداخلية أدى إلى اعفائها من الديون بمساعدات إنمائية. ٣- الاستخدام الرشيد للمساعدات الإنمائية الرسمية داخليا حث شركاء التنمية علي زيادة المساعدات. ٤- الخطط التنموية مصدر تشجيع للبرنامج الإنمائي والمانحين علي زيادة المساعدات. ٥- تجاوز ليبيريا مرحلة العشر سنوات ما بعد الصراع يفتح الباب للكثير من المساعدات. ٦- المكاسب الصحية المتحققة من المساعدات الإنمائية الرسمية. ٧- تنوع المنتجات الليبيرية كسبيل للخروج من دائرة الاعتماد على المساعدات.	١- تاريخ معدلات النمو في ليبيريا والاعتماد على الذات. ٢- فترات النزاع الطويل أدت إلى تدمير المؤسسات واعتماد ليبيريا على المساعدات. ٣- القيود المؤسسية تحكم البيئة الداخلية حتى لو ازدادت المساعدات. ٤- ضعف بناء رأس المال البشري للاستفادة من المساعدات الإنمائية.
الفرص	**التحديات**
١- فرص مستقبلية من مجموعة البنك الدولي ٢- فرص الطلب العالمي على المنتجات الليبيرية. ٣- فرص تجارة الجنوب الجنوب للحد من المساعدات. ٤- فرص الاشتراك في مشاريع البنية التحتية مع الدول المجاورة بالمساعدات الانمائية. ٥- زيادة الاهتمام العالمي بالغابات الليبيرية أدي إلي زيادة المساعدات للاستفادة من ثروات هذه الغابات.	١- زيادة الاعتماد على المساعدات. ٢- النظرة الخارجية لليبيريا أدت إلى تكثيف المعونات في مجالات معينة ضعيفة الأثر على النمو الاقتصادي. ٣- الاعتمادية الكبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للمساعدات وأثر ذلك على الميزان التجاري. ٤- الصدمات الاقتصادية بسبب تذبذب المساعدات الإنمائية

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث إلى معرفة التعقيدات التي تتعلق بالبيئة الداخلية التي ترتبط بتخصـــيص المســاعدات والاســتفادة منها في ليبيريا، كما يتم تســليط الضــوء على أهمية الحكم الديمقراطي والتنمية البشـرية وسـياسـات التجارة الحرة الفعالة والعادلة وأهمية البنية التحتية في الحفاظ على النمو الاقتصـادي والتنمية التي ستؤدى في النهاية إلى مزيد من الرفاهية الاقتصادية.

ثم يتطرق البحث إلى البيئة الخارجية فيبحث في الدوافع الخارجية للمعونة وكيفية تحقيق الفرص من هذه الدوافع والمشاكل التي تواكب ذلك، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه ليبيريا.

وتبين أن نقاط القوة تتركز في أن زيادة المساعدات الإنمائية بسبب الإصلاحات الاقتصادية بعد الحرب الأهلية وأن إتمام ليبيريا تهئية البيئة الداخلية أدى إلى اعفائها من الديون بمساعدات إنمائية، وأن الخطط التنموية مصدر تشجيع للبرنامج الإنمائي والمانحين علي زيادة المساعدات، وكانت أهم نقاط الضعف في تاريخ معدلات النمو في ليبيريا والاعتماد على الذات، وفي فترات النزاع الطويل التي أدت إلى تدمير المؤسسات.

وتركزت أهم الفرص في فرص مســتقبلية من مجموعة البنك الدولي وفرص الطلب العالمي على المنتجات الليبيرية، وفرص تجارة الجنوب الجنوب، وفرص الاشـتراك في مشـاريع البنية التحتية، وأهم التحديات زيادة الاعتماد على المساعدات، والنظرة الخارجية لليبيريا أدت إلى تكثيف المعونات في مجالات ضعيفة الأثر، والاعتمادية الكبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للمساعدات.

Abstract:

This research aims to know the complexities related to the internal environment that are related to allocating and benefiting from aid in Liberia, as well as highlighting the importance of democratic governance and human development that will ultimately lead to more Economic luxury.

The research deals with the external environment, looking at the external drivers of aid, how to achieve opportunities from these drivers and the problems that accompany that, in addition to the challenges facing Liberia. It turned out that the strengths are concentrated in the fact that the increase in development aid due to economic reforms after the civil war and that the completion of Liberia creating the internal environment led to debt relief, and the most important weaknesses have been in the history of growth rates in Liberia and self-reliance, and in periods of protracted conflict that have destroyed institutions.

The most important opportunities were focused on future opportunities from the World Bank Group, global demand opportunities for Liberian products, and the most important challenges increased dependency on aid, and that the external view of Liberia led to the intensification of aid in areas of weak impact.

References:

[1]The World Bank, **World Development Indicators** (Washington DC: The World Bank, Different Issues).

[2] United Nations Development Programme, **Human Development Report** 2016 (New York: United Nations, 2017), P 200.

[3] The World Bank, **Liberia - Inclusive Growth Diagnostics** (Washington, D.C: The World Bank, 2012), P 1.

[4] International Monetary Fund, **Liberia: Staff Report for the Article IV Consultation and Fifth Review under the three-years arrangement under the extended Credit Facility, Country Report No. 10/373** (Washington, D.C.: IMF, 2010), P 7.

[5] The World Bank, **Crisis Impact: Fragile and Conflict-Affected Countries Face Greater Risks**, (http://go.worldbank.org/3DUSQ99Y30, Accessed on August 11, 2018).

6 United Nation Population Fund: **Embracing the challenge of good data collection in post – conflict Liberia** (https://www.unfpa. org/news /embracing-challenge-good-data-collection-post-conflict-liberia, accessed at 13 October 2019).

[7]OHO: **Liberia, analytical summary** (http://www.aho.afro.who. Int /profiles _information/index.php /Liberia :Analytical _summary-Health_Status_and_Trends, accessed at 13 October 2019).

[8] The World Bank, **Liberia - Inclusive Growth Diagnostics** (Washington, D.C: The World Bank, 2012), P 7.

[9] Government of Liberia Monrovia, **Agenda for Transformation: Steps toward Liberia Rising 2030**, 2012, P 5.

[10] **Ibid**., P 2.

[11] WBG: **Country Partnership Framework for the Republic of Liberia** (http:// documents.worldbank.org/curated/en/374031541438293964/pdf /liberia-cpf-11012018 -636768792698663889.pdf, accessed at 24/10/2019), P 1.

[12] Nations, United, **World Population Prospects: The 2010 Revision** (New York: United Nations, 2011), P xiv.xvi.

[13] FAO Investment Centre, **Food and Agriculture Organization of the United Nations: FAO Investment Centre**, (Rome: FAO, 2019).

[14] International Monetary Fund, **World Economic Outlook. September 2011** (Washington, D.C.: IMF, 2011).

[15] Charles Roxburgh, and others, **Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies** (Washington, DC: McKinsey Global Institute, 2010).

[16] Development Alternatives Inc. (DAI), **Liberia Environmental Threats and Opportunities Assessment** (Washington, D.C.: USAID, SEPTEMBER 2008) P.iv.

[17] Infrastructure and growth In Sierra Leone, summary report (https:// www.afdb.org/ fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/IIAP%20Short%20%28 En%29%20Int%C3%A9rieur.pdf, accessed at 18/12/2019)

[18] Development Alternatives Inc. (DAI), **Liberia Environmental Threats and Opportunities Assessment** (Washington, D.C.: USAID, SEPTEMBER 2008), P iv.

[19] Margaret Kohn, and Kavita Reddy, **"Colonialism" Stanford Encyclopedia of Philosophy** (https://plato.stanford.edu/archives/fall2017 /entries/colonialism/, Accessed on April 20, 2018), P 1.

[20] Nkrumah, Kwame, **Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism** (London: Panaf, 1974), P 1, 2.

[21] Rodney, Walter, **How Europe Underdeveloped Africa** (London and Dar-Es-Salaam: Bogle-l'overture Publication, 1973), P P 116-17, 127-28.

[22] Walter Rodney, **How Europe Underdeveloped Africa** (London and Dar-Es-Salaam: Bogle-l'overture Publication, 1973), P 231-33.

[23] Curtin, Philip D, "Epidemiology and the Slave Trade" **Political Science Quarterly** (New York: Academy of Political Science, Vol. 83, Issue 2, 1968), P 190-91.

[24] **Ibid**., 198.

[25] **Ibid**., 194-95, 197-98.

[26] Daron Acemoglu, Simon Johnson and James A Robinson, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation" **American economic review** (Pittsburgh: American Economic Association, Vol. 91, Issue 5, 2001), P 1370.

[27] **Ibid**., 1369-1370.

[28] Daron Acemoglu, Simon Johnson and James A Robinson, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation" **American economic review** (Pittsburgh: American Economic Association, Vol. 91, Issue 5, 2001), P 1370.

[29] Tadei, Federico, **Extractive Institutions and Gains from Trade: Evidence from Colonial Africa**, (Milano: Università Bocconi,Working Paper No. 536, 2014), P 4

[30] Guannu, Joseph Saye, **Liberian History up to 1847** (London: Penguin, 1983), P 9.

[31] Global Finance: **Poorest Countries in the world** 2019 (https://www.gfmag. com/global-data/economic-data/the-poorest-countries-in-the-world, accessed at 8/10/2019).

[32] The New York Times: **George Weah Wins Liberia Election** (https://www.nytimes. com/2017/12/28/world/africa/george-weah-liberia-election.html, accessed at 8/10/2019).
[33] The World Bank: **Net ODA received per capita (current US$) – Liberia** (https://data. worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT .PC.ZS?end=2017&locations =LR&most_recent_value_desc=false&start =1960&view= chart, accessed at 8/10/2019).
[34] TsegayeT. Gatiso and others: **The impact of the Ebola virus disease (EVD) epidemic on agricultural production and livelihoods in Liberia** (https://journals .plos.org/plosntds/ article/file?id=10.1371/journal.pntd.0006580&type=printable, accessed at 8/10/2019).
[35] Front Page Africa: **Liberian Diaspora Leaders Concerned about State of Civility in Liberia** (https://frontpageafricaonline.com/news /liberian-diaspora-leaders-conce rned-about-state-of-civility-in-liberia/, accessed at 8/10/2019).
[36] JONATHAN PAYE-LAYLEH: **Thousands descend on Liberia's capital to protest president** (https://www.kget.com/news/world-news/thousands-descend-on-liberias-capital-to-protest-president/, accessed at 8/10/2019).
[37] United Nations Peacekeeping: **UNMIL Fact sheet** (https://peacekeeping.un.org/en /mission /unmil, assessed at 8/10/2019).
[38] USAID: **Maternal and survival child program** (https://www .mcsprogram.org/, assessed at 8/10/2019).
[39] Guillermo Martínez-Pérez and others, "Prevalence of Plasmodium Falciparum Infection among Pregnant Women at First Antenatal Visit in Post-Ebola Monrovia, Liberia", **Malaria Journal** (New York: Springer Publishing, Vol. 17, No. 357, 2018).
[40] WHO: Ebola in Liberia: **Misery and despair tempered by some good reasons for hope** (https://www.who.int/csr/disease/ebola/ebola-6-months/liberia/en/, assessed at 8/10/2019).
[41] UNDP: **About Liberia** (http://www.lr.undp.org/content /liberia/en /home/countryinfo .html, assessed at 8/10/2019).
[42] The World Bank: **Liberia** (https://data.worldbank.org/country/liberia, assessed at 10/8/2019).
[43] UN data: **Per capita GDP at current prices - US dollars** (http://data.un.org/Data.aspx?d =SNAAMA&f=grID%3A101%3BcurrID %3AUSD %3BpcFlag%3A1, assessed at 9/10/2019).
[44] Institute for security studies: **Liberia needs both African and international partners to build lasting peace** (https://issafrica.org/about-us/press-releases/liberia-needs-both-african-and-international-partners-to-build-lasting-peace, assessed at 10/9/2019).
[45] REUTERS: **U.N. closes up Liberia peacekeeping mission after 15 years** (https://www.reuters.com/article/us-liberia-peacekeepers/u-n-closes

-up-liberia-peacekeeping-mission-after-15-years-idUSKBN1GY2FX, accessed at 10/9/2019).

[46] USAID: **U.S. aid by country, Liberia** (https://explorer.usaid.gov/cd /LBR?measure =Obligations&fiscal_year=2019%22%22, accessed at 10/9/2019).

[47] Office of the historian: **Founding of Liberia, 1847** (https://history.state.gov/ milestones/1830-1860/liberia, 10/9/2019).

[48] Ousmane K. and Power Greene: **Against wind and tide, the African American struggle against the colonization and movement** (https://nyupress.org/978147982 3178/, assessed at 10/9/2019).

[49] IMF: **IMF executive board concludes 2019 article IV consultation with Liberia** (https://www.imf.org /en/News/Articles/2019/06/11/pr-19208-imf-executive-board-concludes-2019-article-iv-consultation-with-liberia, accessed at 10/9/2019).

[50] Hristos Duocouliagos and Martin Paldam, "The Aid Effectiveness Literature, The Sad Results of 40 Years of Research", **Journal of Economic Surveys** (New Jersey: John Wiley and Sons, Vol. 23, Issue 3, 2009) P P 433-461.

[51] World Economic Forum: (https://www.weforum.org/agenda/2015/10 /does-foreign-aid-boost-growth/, accessed at 10/9/2019).

[52] The Washington post: **In Liberia the U.N. mission helps restore confidence in the rule of Law** (https://www.washingtonpost.com/politics /2019/04/30/liberia-un-mission -helped-restore-confidence-rule-law/, assessed at 13 October 2019).

[53] OECD, **Development Aid at a Glance, Statistics by Region, Africa** (Paris: OECD, 2017), P 7.

[54] Institute for security studies: **Liberia needs both African and international partners to build lasting peace** (https://issafrica.org/about-us/press-releases/liberia-needs-both-african-and-international-partners-to-build-lasting-peace, accessed at 13 October 2019)